

Distr.: General
16 September 2009
Arabic
Original: Arabic/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ١٠١ من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تقرير الأمين العام

إضافة**

المحتويات

الصفحة

٢	 ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٢	 إسبانيا
٥	 لبنان

* A/64/150.

** وردت هذه المعلومات بعد تقديم التقرير الرئيسي.



ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

طالما تصدرت منطقة البحر الأبيض المتوسط اهتمامات إسبانيا لأسباب تاريخية وجغرافية، حيث جاء في آخر التوجيهات الصادرة عن وزارة الدفاع الوطني تحت رقم ٢٠٠٨/١ بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر أن "أمن إسبانيا مرتبط بأمن منطقة البحر الأبيض المتوسط، ومن ثم فإن من الأهمية بمكان أن تتحول هذه المنطقة إلى منطقة سلام واستقرار وازدهار مشترك". لذلك تحتاج هذه المنطقة إلى إطار دائم للعمل وصنع القرار من أجل تطوير السياسة الدفاعية التي بلغت آخر مراحل إعدادها.

كما تدرج السياسة الدفاعية الإسبانية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ضمن المبادئ التوجيهية العامة للسياسة الدفاعية الإسبانية الحالية وتوجيهاتها. فهي تحرص على ما يلي:

- التقيد التام بالشرعية الدولية.
- الاندراج ضمن إطار متعدد الأطراف، حيث تنفذ ضمن مختلف المبادرات والمنظمات التي ننتمي إليها، وهي "الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط" المنبثق عن عملية برشلونة، في إطار الاتحاد الأوروبي؛ و"الحوار المتوسطي"، في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي؛ وأنشطة التعاون مع الشركاء في البحر الأبيض المتوسط في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلا عن "مبادرة ٥+٥" التي نشارك فيها إلى جانب تسعة بلدان أخرى من ضفتي البحر الأبيض المتوسط. وتتبع إسبانيا في هذه المتنديات المتعددة الأطراف سياسة فاعلة في مختلف مجالات العمل المتوسطي وتبدي التزاما قويا بها.
- إضافة إلى البعد المتعدد الأطراف، تدعم إسبانيا جميع المبادرات الأمنية والدفاعية التي تنشط الحوار وتحفز على التعاون الثنائي مع بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط، بطرق منها الدبلوماسية الدفاعية على وجه الخصوص.
- يتعلق الأمر إذن بسياسة على مستوى عال من الالتزام، كما يتبين من حضورنا في شرق منطقة البحر الأبيض المتوسط. ففي لبنان، يبلغ عدد الجنود الإسبان ضمن قوة الأمم

المتحدة المؤقتة في لبنان، التي تؤدي مهمة معقدة، ١٠٠١ جندي يعملون من أجل تحقيق الاستقرار العالمي في إطار ملموس بما يترتب على ذلك من آثار عدة، ليس على البلدان المجاورة فحسب، بل كذلك على العالم ككل.

وتجدر الإشارة إلى أن السياسة الدفاعية الإسبانية تتسم أيضا بمهدفها المحدد، أي تحقيق السلام. فهي تسعى إلى بناء الثقة من خلال التعاون، وتقترح مسارات عمل وأهدافا للمجتمع الدولي، وتشترك أيضا في تسوية النزاعات. وتتولى وزارة الدفاع هذه المسؤولية بالاشتراك مع مجموع الإدارات العامة المختصة، في إطار نهج متعدد الاختصاصات وإجراءات شاملة وتضافر جهود الهيئات المدنية والعسكرية والقطاعين الخاص والعام.

إن عدم التوصل حتى الآن إلى حل للنزاع العربي-الإسرائيلي من أهم أسباب عدم الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث يشكل عقبة كأداء أمام التعاون في هذا الإطار. لذلك فإن من أولويات السياسة الخارجية الإسبانية التشجيع على تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، على أساس اتفاق المجتمع الدولي على الطابع الاستعجالي لاعتماد الحل المتمثل في إقامة دولتين، هما إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب بسلام وأمن، وتنفيذ ذلك الحل بدون إبطاء. وترى إسبانيا ضرورة أن يترافق هذا الحل بإحلال السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب الآخرين، وإقامة علاقة جديدة بين الإسرائيليين والعالم العربي والإسلامي. وتبذل إسبانيا، بالتنسيق مع شركائها في الاتحاد الأوروبي ومع الأعضاء الآخرين في المجموعة الرباعية والدول العربية، كل ما في وسعها لتهيئة بيئة مواتية للتقدم الحاسم في هذا الاتجاه. ولهذا ينبغي تمكين الطرفين من استئناف العملية السياسية، بالمساهمة في بناء الثقة المتبادلة وتجنب كل ما يمكن أن يؤدي إلى الانتكاس واندلاع أزمات، مثل توسيع المستوطنات أو موجة جديدة من العنف في غزة. وستواصل إسبانيا دفاعها عن حل قائم على الشرعية الدولية واتفاق الطرفين.

بيد أنه لا يجب أن يغيب عن الأذهان بأن منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة بالغة التعقيد والتنوع على جميع المستويات، الاجتماعية منها والدينية والاقتصادية والقيمية، ومن ثم فإن أكبر التحديات المطروحة هو إيجاد وتنفيذ صيغ من شأنها تحقيق التكامل والتعاون. وينبغي لهذه الآلية التي يُسعى من خلالها إلى تحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة أن تقوم ليس على اعتبار البحر الأبيض المتوسط برزخا بين عالمين مختلفين، بل جسرا يربط بين مصالح تجارية وسياسية وثقافية مشتركة، وهو ما تسعى قطعا إلى تحقيقه مبادرة "تحالف الحضارات".

وثمة أيضا اختلاف هام في التصورات، بما فيها التصورات المتعلقة بالأمن والدفاع. لذلك فقد تكون لإقامة نظام لتدابير تعزيز الثقة والأمن بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط أهمية جوهرية. كما قد يكون اعتماد نظام ثبتت فعاليته، مثل النظام القائم حاليا في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ضمن السياق المتوسطي نقطة انطلاق جيدة.

ويمكن أن يقوم هذا النظام على ميثاق أممي متوسطي يعتبر هذه المنطقة الجغرافية حيزا أمنيا غير مجزأ ويشمل نظاما لتدابير تعزيز الثقة والأمن، ومدونة لقواعد حسن السلوك بين البلدان الواقعة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، وكذلك آلية لتبادل المعلومات تسمح لهذه البلدان بتنسيق الخطط الأمنية لكل منها على نحو أفضل.

وفي ما يلي بعض التدابير التي يتعين اتخاذها لتعزيز الثقة المتبادلة، وبالتالي تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط:

- تعزيز التعاون لمواجهة التحديات الأمنية، أي انتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، والجريمة المنظمة، وتدفقات أعداد هائلة من السكان والاتجار بالمخدرات.
- إنشاء آليات للتشاور وتبادل المعلومات العسكرية.
- التعاون على إنشاء آليات لمنع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات وإعادة التأهيل في فترة ما بعد النزاعات.
- التشجيع على التوقيع على المعاهدات والاتفاقات الدولية المتعلقة بترع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار وعلى أهدافها، والتصديق عليها.
- التشجيع على إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ونظم إطلاقها في الشرق الأوسط.
- تعميق التعاون والتكامل بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في عمليات حفظ السلام، ولا سيما المتعلقة منها بهذا الحيز الجغرافي، وزيادة إسهامها في هذه العمليات.
- تعزيز برامج التعاون والمساعدة في مجال الأمن والدفاع، مع زيادة تبادل الوحدات العسكرية والمراقبين العسكريين في إطار المناورات والدورات التدريبية وزيارة الوحدات العسكرية أو عقد اجتماعات بين هيئات الأركان.

- تعزيز دور السلطات المدنية في إطار آليات دعم القوات المسلحة عند وقوع حالات طوارئ وكوارث.
- إنشاء معهد دائم للدراسات الدفاعية ذي توجه متوسطي مثل معهد الدراسات الدفاعية التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي أو معهد الدراسات الأمنية والدفاعية التابع للاتحاد الأوروبي.
- تعزيز برامج التعاون المتعلقة بالأمن البحري ومراقبة حركة الملاحة البحرية.
- مواصلة تنفيذ سياسة "الحلقات الدراسية الدولية بشأن الأمن والدفاع في منطقة البحر الأبيض المتوسط" التي تنعقد سنوياً في برشلونة منذ عام ٢٠٠٢، بهدف الإسهام في النقاش السياسي والأكاديمي الدائر حول الأمن والدفاع في هذه المنطقة.

لبنان

[الأصل: بالعربية]

[٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

رد وزارة الدفاع

تؤكد وزارة الدفاع الوطني على مضمون كتابها السابق رقم ٢٠٠٧/٨٥٤ الذي أشارت فيه إلى أن لبنان يلتزم بالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، ويتعاون في مكافحة الإرهاب، الجريمة الدولية، نقل الأسلحة غير المشروعة وإنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها بصورة غير مشروعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط خصوصاً وفي العالم عموماً.

رد وزارة الداخلية والبلديات

إن موضوع تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط يشكل الهدف الأول الذي تتوخاه مؤسسة قوى الأمن وذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية لا سيما ما تسعى إليه من خلال المؤتمرات والدورات ذات الصلة التي تشارك فيها بكل فعالية، سيما من خلال مؤتمر وزراء الداخلية العرب وغيرها من المؤتمرات، توجهاً للحد من انتشار ظاهرة الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة من جهة وكذلك إعداد دورات تدريبية داخلية بمشاركة مدربين أجانب وانتداب ضباط وعناصر من هذه المؤسسة إلى الخارج للمشاركة في دورات تخصصية في هذا المجال للبقاء على اطلاع دائم على سبل مكافحة هذه الجرائم التي تهدد

مجتمعنا وبيئتنا والتزاماً منا بوجوب الاتحاد من أجل مكافحة الجرائم التي تتجاوز النطاق الجغرافي لوطننا، وتنفيذا للقرارات الدولية التي ترعى سبل التعاون في هذا المجال.

يسعى لبنان إلى القيام بدوره في المنطقة على المستوى الإقليمي والدولي بما يوازي ويتناسب مع أهمية موقعه الجغرافي فيها حيث يقع لبنان على الشاطئ الشرقي للبحر الأبيض المتوسط ويمثل بوابة الدول العربية على حوض البحر المذكور ويشكل صلة وصل بين الشرق والغرب.

ومن هذا المنطلق فإن الأجهزة الأمنية اللبنانية وتنفيذا للقوانين المرعية الإجراء (قانون العقوبات - قانون الأسلحة والذخائر - والمعاهدات والاتفاقات والمواثيق الدولية إلخ).

وبناء لتوجيهات الحكومة تسهر على مكافحة الجرائم لا سيما الإرهابية منها والجريمة الدولية والجريمة المنظمة الوطنية وغير الوطنية وجرائم نقل وتهريب الأسلحة بصورة غير مشروعة وزراعة وإنتاج المخدرات والاتجار بها وتسعى إلى مكافحة هذه الجرائم إن على المستوى الوطني أو على مستوى منطقة البحر الأبيض المتوسط أو على مستوى العالم عموماً.

- ولهذه الغاية يتم التنسيق والتعاون مع الأجهزة الأمنية التابعة لكافة دول المنطقة (باستثناء العدو الإسرائيلي) ومع هيئات الأمم المتحدة المعنية ومع منظمة الإنتربول والدول المشاركة في مجلس وزراء الداخلية العرب.

- وفي هذا الصدد يقوم قسم مكافحة الإرهاب والجرائم الهامة وبعد موافقة النيابة العامة التمييزية بتنفيذ المعاملات والبرقيات التي ترده عبر المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي - هيئة الأركان - شعبة الاتصال الدولي وبالتنسيق مع سائر الأجهزة الأمنية للنيابة بما يمثل أوضح صورة من صور التعاون الدولي في المجال الأمني ومكافحة الجرائم.

ونذكر من هذه المعاملات على سبيل المثال لا الحصر:

- تنفيذ النشرات الخاصة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بحق أشخاص وكيانات والقاضية بفرض جزاءات عليهم تتمثل بتجميد أصولهم وحظر سفرهم وحظر توريد الأسلحة.

- تنفيذ لوائح الحظر بحق أشخاص وكيانات لارتباطهم بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان أو بحركات إرهابية أخرى.

- تنفيذ لوائح الحظر بحق أشخاص وكيانات مشمولين بالحظر على بعض الدول مثل ليبيا والكونغو.

- تنفيذ النشرات الصادرة عن منظمة الانتربول ذات الألوان الحمراء والخضراء والزرقاء والبرتقالية إلخ... مع ما تتطلبه من تدابير تتعلق بكل نشرة من هذه النشرات.
- تنفيذ استنابات قضائية ترد من بعض الدول في مواضيع ومجالات أمنية وبوليسية معينة.
- تنفيذ معاملات ترد من سلطات أمنية وقضائية في عدة دول للاستعلام عن أشخاص وعن سوابقهم الإجرامية.

هذا بالإضافة إلى انتداب المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي لضباط من قسمنا ومن سائر قطاعات قوى الأمن الداخلي وكل حسب اختصاصه للمشاركة في الندوات والمؤتمرات الأمنية الدولية والأوروبية والإقليمية والعربية والتي تعنى بالتنسيق مع مختلف الأجهزة الأمنية الدولية لمكافحة الجرائم لا سيما الإرهابية منها أو المتعلقة بجرائم المخدرات أو الجريمة المنظمة أو جرائم تبييض الأموال.

خلاصة

لقد بات جلياً أنه ومع مطلع القرن الحادي والعشرين بأن الجريمة لم تعد تنحصر في حيز أو إقليم أو قطر معين بل اتخذت من العالم أجمع مسرحاً لارتكابها أو ارتكاب إحدى فصولها خاصة في هذا العصر المعروف بعصر العولمة وما يرافقه من تطور تكنولوجي خاصة في مجال الاتصالات بحيث أصبحت المنظمات الإجرامية تستفيد من هذا التطور لنشر نشاطاتها في أكثر من بقعة في العالم.

لذلك لا بد من تعزيز الأمن والتعاون بين مختلف أجهزة إنفاذ القانون على مستوى الدول العربية ودول حوض البحر المتوسط وعلى مستوى العالم وذلك في سبيل تحقيق النجاحات في مكافحة الجرائم.